فلسطين تطالب بعقد قمة طارئة

اتخذت ردود الفعل، التي اثارتها هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة في الاوساط الرسمية العربية، طابعاً حيوياً نسبياً، في ضوء حدثين وقعا في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٠: الاول، قرار الكونغرس الاميركي باعتبار القدس الموحّدة عاصمة لاسرائيل، والذي اتخذ في ١٩٩٠/٣/٢٢، وممّا جاء فيه: «يقرر الكونغرس ان القدس عاصمة دولة اسرائيل، ويجب ان تظل كذلك؛ [و] يعتقد الكونغرس، اعتقاداً راسخاً، بأن القدس يجب ان تبقى موحّدة تُصان فيها حقوق جميع المجموعات العرقية، والدينية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٠/٤/٩، ص ٣)؛ الثاني، الحملة الاعلامية الاسرائيلية ـ الاميركية ـ الاوروبية على العراق بعد اعدام الصحافي البريطاني، الايراني الاصل، فرزاد بازوفت، بتهمة التجسّس في العراق. هذان الحدثان ولّدا مناخاً سياسياً في المنطقة العربية وفّر للنشاط الفلسطيني امكانية التحرّك لتوفير النصاب القانوني للدعوة الى عقد قمّة عربية طارئة.

القدس عاصمة فلسطين

اعتبرت جميع الاوساط العربية قرار الكونغرس الاميركي بشأن القدس تحدياً فظّاً للشرعية الدولية. ففي تصريح لمصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية، ورد: «١ ـ ان محاولة تتغيير الاوضاع القانونية لمدينة القدس الشرقية من طرف واحد يتعارض مع ابسط مبادىء القانون الدولي؛ ٢ ـ ان مدينة القدس الشرقية تمثّل جزءاً لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وان للفلسطينيين حقوقاً شرعية، وتاريخية، لا يمكن اغفالها؛ ٣ ـ ان الولايات المتحدة [الاميركية] أعلنت، في عدة مناسبات... معارضتها الكاملة لاجراء اسرائيل أي تغييرات في أوضاع مدينة القدس الشرقية من طرف واحد...؛ ٤ ـ ان حل مشكلة الشرق الاوسط، بما فيها وضع مدينة القدس، لن يتأتّى باصدار قرارات تدعو الى الاعتراف بأوضاع تفتقر الى الاسانيد القانونية؛ اذ ان ذلك يشكّل عقدة لا تساعد على حل المشكلة، بل ويزيد من تعقيدها» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٩٠/٤/١). وأرسل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، بخصوص القدس، رسالة إلى الامين العام للامم المتحدة، جاء فيها: «ان أي تغيير في الاوضاع القانونية لمدينة القدس يتعارض مع القانون الدولي، وان القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل، كما ان حل مشكلة الشرق الاوسط، بما فيها وضع مدينة القدس، لا يتمّ بقرارات منفردة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٤/٤). كذلك أرسل الرئيس المصري، حسني مبارك، رسالة خطية الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، تضمّنت مختلف التطوّرات الاخيرة التي تشهدها المنطقة، والتي يمكن ان تؤثر في الاوضاع فيها، بما في ذلك الموقف في مدينة القدس (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٤/٢٦). وقد جاءت رسالة الرئيس مبارك في ضوء احتلال مستوطنين يهود لمبنى تعود ملكيته الى كنيسة الروم الارثوذوكس في القدس الشرقية.

بدوره، قال الملك الاردني حسين، في حضور وفد من أعضاء الكونغرس الاميركي، برئاسة زعيم الاقلية الجمهورية السيناتور روبرت دول، في عمّان: «ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧؛ وان أي قرار يصدر في شأنها ولا يؤكد هذه الحقيقة انما يُمثّل خروجاً على الشرعية الدولية» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/٤/١٣). وكان وفد الكونغرس الاميركي قام بجولة على الشرق الاوسط، في أواسط نيسان (ابريل) ١٩٩٠، شملت سوريا والاردن ومصر والعراق واسرائيل.

وأعلن الرئيس العراقي، صدام حسين، في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي، في بغداد، «ان قرار الكونغرس الاميركي اعتبار القدس عاصمة